ملخصات
الرسائل الجامعية

جائزة الشارقة لأطروحات الدكتوراه في العلوم الإدارية في الوطن العربي

جائـزة الشارقة
لأطروحات الدكتوراه فـي العلوم الإدارية والمالية
فـي الوطن العربي لعام 2018

مجلس أمناء جائزة الشارقة لأفضل أطروحة دكتوراه

اعتمد مجلس أمناء «جائزة الشارقة لأطروحات الدكتوراه في العلوم الإدارية في الوطن العربي» تقرير هيئة التحكيم ونتائج التقييم الذي أسفر عن اختيار الفائزين بالجائزة في دورتها السابعة عشر لعام 2018. وترأس الاجتماع أ. عبد الله سالم الطريفي، رئيس مجلس أمناء الجائزة، وبحضور د. ناصر الهتلان القحطاني، مدير عام المنظمة العربية للتنمية الإدارية (نائب رئيس مجلس الأمناء)، وأعضاء مجلس الأمناء، وأمين عام الجائزة.

وقد ناقش المجلس تقرير وتوصيات لجنة التحكيم، ومقترحات ومبادرات تطوير وتحسين الجائزة. واعتمد توصيات لجنة التحكيم وتم الإعلان عن أسماء الفائزين بالجائزة على النحو التالي:

فئة العلوم الإدارية:

فاز بالمركز الأول **الدكتورة/ شذى عزت شفيق حوارنة** (الإمارات العربية المتحدة) عن أطروحة بعنوان «تأثير جائزة دبي للجودة على الأداء التنظيمي للمؤسسة من خلال استخدام العامل الوسيط ممارسات تطوير الموارد البشرية: بالتطبيق على المؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة»، وفاز بالمركز الثاني **الدكتورة/ ماطره سالم سليم القثامي** (المملكة العربية السعودية) عن أطروحة بعنوان « تأثير كلاً من الترسيخ الوظيفي والصراع بين العمل والعائلة والالتزام التنظيمي على نية التسرب الوظيفي للممرضات السعوديات»، وفاز بالمركز الثالث **الدكتور/ قدري كمال قدري الزغل** (دولة فلسطين) عن أطروحة بعنوان «نموذج نجاح الحاضنات ودور أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيط».

فئة العلوم المالية:

فاز بالمركز الأول **الدكتورة/ ناريمان إسماعيل أحمد البردوني** (جمهورية مصر العربية) عن أطروحة بعنوان «مدخل مقترح للإفصاح عن أداء استدامة الشركات المسجلة بالبورصة المصرية في ظل التقرير المتكامل وانعكاسه على قرارات أصحاب المصالح: دراسة مقارنة». وفاز بالمركز الثاني **الدكتورة/ لارا محمد يحيى رشاد الحداد** (المملكة الأردنية الهاشمية) عن أطروحة بعنوان «العلاقات بين آليات حوكمة الشركات، إدارة الأرباح والأداء التشغيلي المستقبلي: دليل من الأردن». وفاز بالمركز الثالث **الدكتور/ صلاح حسن الحسن** (مملكة البحرين) عن أطروحة بعنوان «دور قانون حوكمة الشركات وآثاره على تحسين قطاع الشركات في مملكة البحرين».

تأسست الجائزة عام 2001 بدعم ورعاية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى، حاكم الشارقة، وبالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

وفيما يلي ملخصًا لأطروحة الدكتوراه الفائزة بالمركز الثالث في العلوم المالية:

دورقانون حوكمة الشركات
و آثاره على تحسين قطاع الشركات في مملكة البحرين

د. صلاح حسن الحسن
شؤون الموانئ والملاحة
وزارة الموصلات والاتصلات
المملكة البحرين

مقدمة

تهدف إلى دراسة العلاقة بين خصائص حوكمة الشركات (لجنة التدقيق ومجلس الإدارة) وجودة التدقيق (من قبل التدقيق الخارجي) في تقييد إدارة الأرباح في الشركات البحرينية المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية (بورصة البحرين) ، لمساعدة هذه الشركات في تحسين جودة تقريرها المالي. اهميتها كالاتي: 1. تطوير ممارسات قانون حوكمة الشركات في مملكة البحرين من خلال تطبيق المبادئ التوجيهية العملية ومراجعة متطلبات الحفاظ على الاستقلالية الفعلية والمتصورة للمدراء الخارجيين. 2. زيادة الوعي بفكرة آليات حوكمة الشركات ودورها في تطوير اقتصاد وسوق البحرين. 3. زيادة أهمية وجود الخبرة المالية في لجان التدقيق ووجود أعضاء مستقلين وتواصل إلزامي مع مدققين خارجيين. 4. تعزيز كفاءة المدقق المستقل وحل القضايا الموجودة في سوق التدقيق البحريني. مبرراتها: لمعرفة ومقارنة الدراسات السابقة المتعلقة بخصائص حوكمة الشركات وجودة التدقيق وإدارة الأرباح التي أجريت في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. تساعد هذه المقارنة على فهم الأوضاع المؤسسية المختلفة للسوق في المملكة المتحدة ومملكة البحرين ، وبالتالي تحد من عمومية نتائجها إلى سياقات خارج الولايات المتحدة.

منهجية الدراسة

تعتبر حوكمة الشركات ظاهرة جديدة في مملكة البحرين ولم يتم العثور على أي أبحاث حول تدقيق الجودة وحوكمة الشركات وإدارة الأرباح في البحرين. لذلك تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التدقيق وبين حوكمة الشركات وجودة التدقيق فيما يتعلق بتقييد إدارة الأرباح في الشركات البحرينية. علاوة على ذلك ، اعتمد هذا البحث على الأساليب الكمية لزيادة الثقة في النتائج. تتمثل إحدى الطرق المهمة لمحاولة فهم آليات حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح في المرحلة الأولية والمراجعة الخارجية في استخدام طريقة كمية ، كما هو مطبق في هذه الدراسة. بالإضافة إلى ذلك ، فإن الأساليب الكمية ليست ذات معنى فقط من أجل الحصول على صورة دقيقة لطبيعة القضية ، ولكن أيضا لتوفير فهم عيب لهذه الظاهرة. على سبيل المثال ، أن فهم حوكمة الشركات يعتمد على مجموعة متنوعة من المعلومات المنشورة مثل التقارير السنوية للشركات. لذلك ، سيتم تبني أساليب كمية لتحسين جودة البيانات والسعي إلى سد الفجوة في الأدبيات. على وجه الدقة ، مكنت الطريقة الكمية فى هذا البحث لفحص النظرية بحجم عينة كبيرة ، ومكنتها من الحصول على فهم متعمق لمشاكل البحث. المكون الأولي للعينات من بورصة البحرين للأوراق المالية لـ 192 عملية رصد للسنة المالية 2010-2013. بعد إزالة بعض الشركات ، لم يتم تدقيق الشركات الموقوفة عن العمل والشركات من قبل مراجعي الحسابات الأربعة الكبار ؛ العينة النهائية مكونة من 152 و 112 شركة للدراسة. تم جمع البيانات من التقارير السنوية للشركات ، Thomson One Banker وآخرها عبر الهاتف.

النتائج

بشكل عام ، لخصت هذه الدراسة إلى أن النتائج تؤكد نظرية (agency theory) على خصائص مجلس الإدارة المستقل التي تصادق على وظيفة المراقبة من خلال المطالبة بجودة تدقيق أعلى من مراجعي الحسابات ، وأن مدققي الذين لديهم الجودة اعلى يوفرون قدرة أعلى على تقييد الأرباح الانتهازية مقارنة لمدقق جودة أقل ، مما يودى إلى تحسين

جودة التقارير المالية. يمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى الاختلافات في البيئة التنظيمية ، والثقافات الوطنية ، والعلاقة بين (principals and agents) ، والعوامل المؤسسية الأخرى بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ومملكة البحرين. لا توجد علاقات بين (principals and agents) في أمريكا الجنوبية وجنوب أوروبا وآسيا ، ولكن من الصعب تعميم هذا المفهوم على مملكة البحرين ، بسبب العديد من العوامل بما في ذلك النظام القانوني ، ولوائح حوكمة الشركات ، الثقافة والإطار الإسلامي. بعض الدراسات تنص على أن نتائج الدراسات السابقة لا تنطبق بالضرورة على بعض البلدان حيث أن ممارسات حوكمة الشركات قد تكون مختلفة بين الدول كما هو مذكور في هذه الدراسة. هناك مبرر آخر محتمل للاختلاف بين نتائج هذا البحث وتلك الخاصة بالدراسات السابقة وهو أن المستثمرين المؤسسيين البحرينيين لا يتمتعون بنفس الخصائص ، مثل الثقافة والخبرة ، كمستثمرين مؤسسيين أوروبيين ، أو مستثمرين من المؤسسات البريطانية ، أو مستثمرين من المؤسسات الأمريكية.

التوصيات

أولاً ، تستند نتائج هذه الدراسة إلى تصور تدابير جودة التدقيق التي تنبع من سمعة نظرية رأسمال المدققين. تدعي بعض الدراسات السابقة أن جودة التدقيق يمكن أن تتراوح من عالية جداً إلى منخفضة ، وأن فشل التدقيق يمكن تصنيفه على أنه منخفض جداً فى جودة التدقيق (الجودة النهائية) ، التي تحتوي على أشكال مختلفة ، مثل إعادة بيان الأرباح ، فشل الشركة ، العقوبات التنظيمية ، والتقاضي. يتم تصنيف هذه الأشكال من فشل التدقيق على أنها المقاييس الفعلية لجودة التدقيق. وبالتالي ، يجب أن تدرس الدراسات المستقبلية كيف أن استخدام المقاييس الفعلية لجودة التدقيق يؤثر على إدارة الأرباح وحوكمة الشركات ، ويمكن أن يكون مختلفًا مقارنة بإدراك مقاييس جودة التدقيق. ثانياً ، قد يتم توسيع البحث في موضوع هذه الدراسة ليشمل الدول العربية الأخرى في مجلس التعاون الخليجي مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر التي لها خصائص مماثلة لمملكة البحرين بغرض توفير المزيد من الادلةعلى إدارة الأرباح. ثالثًا ، بالإضافة إلى خصائص الخبرة المالية ، يُزعم أن الخبرات القوية للصناعة تزيد من فهم بيئة الأعمال التي تساعد على تحسين جودة التقارير المالية. يدعي أن لجنة التدقيق المجهزة بخبرات الصناعة ، لديها وصول أفضل للموارد التي تسهم في قدرة فائقة على فهم وشرح أنشطة المخاطر والأعمال التجارية ، وسيكون لديهم معرفة تجارية محددة. رابعاً ، يمكن دراسة الدراسات المتعلقة بجودة التدقيق وحوكمة الشركات في تقييد إدارة الأرباح بمراعاة طبيعة الأثر المشترك لكل من آليات جودة التدقيق وحوكمة الشركات. قد يسهم هذا البحث في فهم سلوك آليات حوكمة الشركات ومدققيها بالاشتراك مع جودة التقارير المالية.

الدروس المستفادة من الدراسة

أولاً ، يساهم في النقاش حول أهمية قضايا حوكمة الشركات وجودة التدقيق في أعقاب فضائح فشل تدقيق الحسابات الأخيرة. تشير نتائج الدراسة التجريبية الأولى إلى أن مجلس الإدارة المستقل يستخدم وظيفته الإشرافية للمطالبة بجهود مكثفة للتدقيق من مراجعي الحسابات ، مما يؤدي إلى ارتفاع رسوم التدقيق وجودة التدقيق المدركة. ويشير الدليل التجريبي الثاني إلى أن شركات التدقيق الكبرى وأتعاب المدققين ذو خبرة مرتبطون بتخفيضات الأرباح. تدعم هذه نتيجتان معاً نظرية (principals and agents) والاهتمام التنظيمي بأن جودة التدقيق العالية ومجلس الإدارة الفعال مرتبطان بتحسين جودة التقارير المالية والإشراف عليها. ثانيًا ، تساهم الأطروحة الحالية في تنامي الأدبيات حول دراسات إدارة الأرباح وحوكمة الشركات وجودة التدقيق. كما ذكرنا في دوافع الدراسة ، فإن معظم الأبحاث السابقة في هذه المناطق قد أجريت في الولايات المتحدة ، والتي توفر العديد من حوافز المدققين ، وهياكل الحوكمة ، والإعدادات المؤسسية ، والتقاضي البيئي ، وبالتالي يحد من تعميم النتائج على غيرها بلدان. وأفضل معرفة للمؤلف ، لا توجد دراسات بحثت العلاقة بين اختصاصيي المدقق في مجال التدقيق كدليل على جودة التدقيق وفعالية لجنة التدقيق ومجلس الإدارة في مملكة البحرين. وقد أجريت دراسات سابقة في هذا المجال باستخدام عينات من أستراليا والولايات المتحدة. يقوم البحث بتوسيع الأدبيات الموجودة من خلال تقديم دليل على ممارسة حوكمة الشركات والتقاضي البيئي فى المؤسسات المختلفة ، والتي يمكن أن يؤدي كل منها ، كما ادعى ، إلى اختلافات في الجودة في التدقيق.